

وإلى جانب هذا المقياس التقدي يشير الجاحظ إلى ظاهرة أسلوبية ثانية هي من مقتضيات التكامل الفني في صلب الصياغة التعبيرية وتختص هذه الظاهرة بعلاقة الكلمات بعضها ببعض مما يمكن أن نعبر عنه بقانون تعادل الألفاظ اقتباساً من عبارة للجاحظ في هذا السياق بالذات (٣٢) ومدار هذا القانون الأسلوبى أن توزع الألفاظ على جدول سلسلة الكلام بما يضمن حدًا أدنى من التلاؤم والاتلاف فينصهر البناء اللغوي انصهاراً يخلو من كل تنافر أو نشاز (٣٣) . عندئذ يصبح نص الرسالة الأدبية كلا بنيويًا قائمًا على ظواهر مترابطة العناصر، ماهية كل عنصر أسلوبى منه وقف على بقية العناصر بحيث لا تتحدد مميزات أحدها إلا في علاقته بالعناصر الأخرى ، كما أن اختلال جزء من أجزاء البنية العامة يجزّ حتماً اختلال التوازن العام للرسالة الأدبية :

«... فإن كانت المنزلة الأولى لا تواتيك ولا تعتريك ولا تسمح لك عند أول نظرك وفي أول تكلفك وتجد اللفظة لم تقع موقعها ولم تصر إلى قرارها وإلى حقها من أماكنها المقسومة لها والقافية لم تحل في مركزها وفي نصابها ولم تتصل بشكلها وكانت قلقة في مكانها نافرة من موضعها فلا تكرها على اغتصاب الأماكن والنزول في غير أوطانها» (٣٤) .

قد تبيننا إلى حدّ الآن وجهين مختلفين لنظرية الجاحظ في

(٣٢) (ج ١ - ص ٨٩) .

(٣٣) (ج ١ - ص ٦٥ - ٦٧) .

(٣٤) (ج ١ - ص ١٣٧ - ١٣٨) .